من الصحافة الإيرانية

خاص

التفاوض من موقع القوّة.. طهران توازن بين الدبلوماسية والردع

سياست روز

رأى الكاتب الإيراني "محمد صفري" أن مفاوضات الملف النووي تسير بالتوازي مع معادلة اقتدار عسكري واضحة، معتبرًا أن إدارة دونالد ترامب تمارس استعراض قوة ظاهريًا لتعويض تراجع داخلي، فيما تحتاج واشنطن إلى اتفاق مع طهران لتسويقه كإنجاز سياسي يخفف أزماتها المتراكمة.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة "سياست روز" يوم الأربعاء ١٨ شباط/فبراير، أن إصرار ترامب على إعادة فتح ملف يدّعي أنه حُسم عبر تدمير منشآت إيران النووية يطرح تساؤلات جوهرية حول أهداف واشنطن الحقيقية، لافتًا إلى أن الحشود العسكرية الأميركية في الخليج الفارسي تتزامن مع مفاوضات غير مباشرة، في محاولة للضغط السياسي والنفسي.

وتابع الكاتب: أن إيران لم تتأثر بهذه التحركات، بل واصلت برامجها الدفاعية وأجرت مناورات في الخليج الفارسي ومضيق هرمز، مؤكدًا أن القوات المسلحة قادرة على إغلاق المضيق إذا فُرضت مواجهة، وهو ما شدد عليه قائد القوة البحرية للحرس الثوري.

ولفت الكاتب إلى أن الولايات المتحدة تواجه أزمات داخلية وخارجية، من بينها فضائح سياسية وتوترات مع حلفاء أوروبيين، ما يجعلها أكثر حاجة إلى إنجاز خارجي، خصوصًا بعد الجولة الثانية من المفاوضات التي عُقدت في جنيف.

وأوضح الكاتب: أنّ الردّ الحاسم لقائد الثورة الإسلامية على التهديدات الأميركية، ولا سيما بشأن إرسال القطع البحرية، يؤكد أن أدوات الردع الإيرانية قادرة على قلب المعادلات. واختتم الكاتب بالتشديد على أن التفاوض إذا أفضى إلى رفع العقوبات وتأمين مصالح الشعب الإيراني فهو مكسب؛ لكن الجاهزية الدفاعية والهجومية ستبقى ركيزة ثابتة، لأن الطرف المقابل غير موثوق، ولا يُواجَه إلّا بمنطق القوة.

من الإطار العام إلى النص.. إيران تواصل التفاوض بثبات

شرق روزنامه

رأت صحيفة "شرق" أن الجولة الثانية من المفاوضات غير المباشرة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة في جنيف أفضت إلى توافق عام على مجموعة «مبادئ» تمثل قاعدة للانتقال إلى مرحلة صياغة نص اتفاق محتمل، مؤكدة أن المباحثات دخلت مستوى أكثر جدية وبناءً مقارنة بالجولة السابقة.

وأضافت الصحيفة، في تقرير لها يوم الأربعاء ١٨ شباط/فبراير، أن وزير الخارجية "عباس عراقجي" أوضح أن المشاورات انطلقت منذ الإثنين، وشهدت نقاشات فنية مكثفة بمشاركة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ما أسهم في تعميق الطابع التقني للحوار. وأكد أن الاتفاق على مبادئ عامة لا يعني الوصول السريع إلى اتفاق نهائي، لأن مرحلة إعداد النص ستتطلب وقتًا وجهدًا أكبر بسبب التعقيدات الفنية والقانونية.

وتابعت الصحيفة: أن طهران شددت على أن حقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية حق غير قابل للتفاوض، مع استعدادها لمعالجة أي هواجس فنية ضمن إطار قانوني متوازن، واستمرار التعاون مع الوكالة الدولية في حدود الالتزامات المعترف بها، مع بقاء بعض نقاط الخلاف التي تحتاج إلى مزيد من العمل لتقريب المواقف.

ولفتت الصحيفة إلى أن الجولة الأخيرة رسمت مسارًا أوضح للمفاوضات، في وقت لم يُحدد فيه موعد الجولة المقبلة بانتظار تبادل المقترحات المكتوبة بين الجانبين.

واختتمت الصحيفة بالتأكيد أن أي اتفاق محتمل يجب أن يحقق رفع العقوبات ويحفظ المصالح الوطنية، وأن استمرار التفاوض يستند إلى الالتزام المتبادل واحترام الحقوق المشروعة للجمهورية الإسلامية.

صراع الإرادات الكبرى وقلق الجوار.. ماذا يريد الإقليم؟

مردم سالاری

رأى الكاتب الإيراني "محمد حسيني" أن المواجهة المحتملة بين إيران والولايات المتحدة، سواء انتهت إلى حرب قصيرة أو استنزافية أو إلى اتفاق هشّ أو متين، ستترك ارتدادات إقليمية ودولية واسعة، مؤكدًا أن القرار بيد طهران وواشنطن، فيما تمثل القوى الإقليمية عوامل تسريع أو كبح ضمن المعادلة.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة "مردم سالاري" يوم الأربعاء ١٨ شباط/فبراير، أن تركيا والعراق والسعودية وقطر وعمان ومصر تُصنّف ضمن معسكر الساعين إلى تجنب الحرب، كلٌّ بدوافعه الخاصة، في حين يقف الكيان الصهيوني بوضوح في موقع الدافع نحو المواجهة، مدفوعًا بحسابات تتعلق بتغيير توازن القوى الإقليمي لمصلحته.

وتابع الكاتب: أن أنقرة تخشى اختلال ميزان القوة على حدودها، وتداعيات الهجرة والملف الكردي، فضلًا عن انشغالها بترتيباتها في سوريا والقوقاز، فيما تخاف بغداد من اهتزاز مسار تثبيت الدولة، وتداعيات أي صدام على أمنها الداخلي ووجود القوات الأميركية. ولفت الكاتب إلى أن الرياض، رغم تنافسها التقليدي مع طهران، لا ترغب في حرب قد تهدد أمن الطاقة والاستثمار في الخليج الفارسي، وتفتح جبهات جديدة في اليمن، كما أن الدوحة ومسقط تتحسسان من انتقال الفوضى إلى محيطهما المباشر.

أمّا القاهرة، فرغم بعدها الجغرافي، فترى أن أي إضعاف لإيران سيعزز موقع الكيان الصهيوني، وهو ما لا يخدم توازنات المنطقة.

وأوضح الكاتب: أن الكيان الصهيوني يعدّ الحرب فرصة استراتيجية لتصفية الحساب مع إيران، وتعزيز موقعه التفاوضي إقليميًا، وتقوية حكومة بنيامين نتنياهو المتطرفة داخليًا. واختتم الكاتب بالتأكيد على أن مجمل الحسابات الإقليمية تميل إلى احتواء التصعيد، لأن كلفة الحرب تتجاوز مكاسبها، فيما تبقى إيران لاعبًا مركزيًا لا يمكن تجاوز تأثيره في أي معادلة مقبلة.

الأخلاق في حالة تعليق..

أَبْسْتَنَةُ السلطة في السياسة ما بعد العار

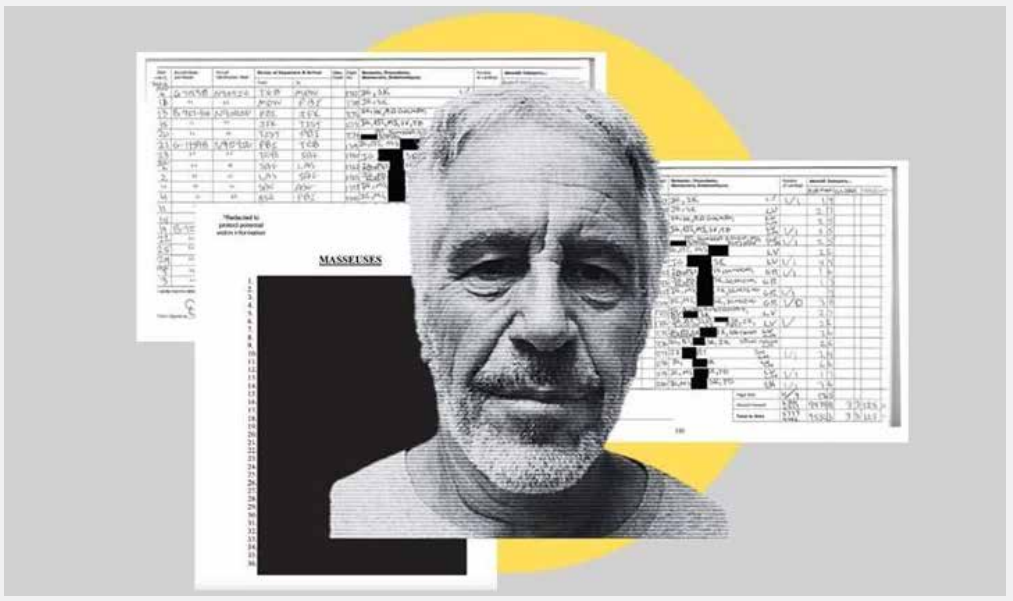

د. محمد أذكرى
عضو هيئة التدريس في جامعة الأخلاق والتلفزيون

في هذه الأيام، لا يعاني العالم من نقص في الفضائح ولا من شحّ في الوعي. الوثائق، الصور، الأسماء، والروايات تتداول بلا توقف، وأصبحت الفضيحة حدثًا يوميًا عاديًا. ما أصبح نادرًا ليس الحقيقة، بل الاستجابة الأخلاقية للحقيقة. لم تكن فضيحة إبستين الأولى، ولن تكون الأخيرة؛ غير أنّ ما حوّلها إلى علامة على وضعٍ عام هو الصمت الذي أعقب الانكشاف: صمت لا يصدر عن الجهل، بل عن الاعتياد.

في الماضي، كانت الفضيحة لحظةً أخلاقية. الرؤية كانت تقود إلى الحكم، والحكم إلى العار. لم يكن لمجاز «الملك العاري» معنى إلّا بقدر ما كانت عُريّ السلطة يحمل في طياته إمكانية انهيارها. أمّا اليوم، فالملك عارٍ، موثّق، مُسمّى بالاسم، ومع ذلك ما يزال قائمًا. لا لأن الحقيقة مخفية، بل لأن الحكم الأخلاقي تعطّل. العالم يرى؛ لكنه لم يعد يشعر نفسه مُلزَمًا بالوقوف في وجه ما يراه.

يمكن تسمية هذا الوضع بـ«أَبْسْتَنَة السلطة». حالة تعمل فيها السلطة لا عبر إنكار الأخلاق، بل عبر الاستغناء عنها. فالسلطة المؤبسْتنة تدرك أن الفضح لم يعد خطرًا، لأن المجتمع يفتقر إلى معيارٍ مشترك للحكم. لقد حلّت إدارة الفضيحة محلّ المساءلة، وتراجعت الأخلاق من كونها مبدأً منظّمًا للسياسة إلى هامشٍ يمكن تحمّله. وحين يُعاد إنتاج هذا المنطق على نطاقٍ عالمي -عند تقاطع السياسة، ورأس المال، والإعلام، والاستعمار الجديد- نواجه ظاهرةً شاملة يمكن تسميتها «الوباء الأبستيني للاأخلاق في عالمٍ أصبحت فيه الحصانة مُعدية.

مكوّنات تشكّل الوباء الأبستيني للّاأخلاق

إنّ الوباء الأبستيني للّاأخلاق ليس نتاج خطأ فردي، ولا نتيجة انحراف عابر؛ بل هو حصيلة تراكب عدد من المكوّنات البنيوية التي ترسّخت تدريجيًا في العالم الليبرالي الديمقراطي المتأخر. ما ينهار هنا ليس الأخلاق بوصفها قيمة، بل إمكانية الحكم الأخلاقي نفسه.

أ) تفريغ الأخلاق القائمة على القواعد من شرط الإلزام:

الأخلاق التي تقوم حصريًا على القواعد والقوانين وآليات الرقابة الخارجية لا تكون فاعلة إلّا مادام هناك افتراضٌ بوجود إلزام داخلي. في سياسة ما بعد العار، ما تزال القواعد قائمة؛ لكن الشرط الأخلاقي للطاعة قد انهار. يُطبَّق القانون؛ لكنه لم يعد يحمل «حرمة». لم يعد الانتهاك استثناءً، بل أصبح جزءًا من حسابات السلطة؛ وهكذا تُنزع أسلحة الأخلاق القاعدية أمام سلطةٍ قبلت مسبقًا كلفة الخرق.

ب) تآكل التقوى الداخلية في غياب أفق متعالٍ:

مع انهيار المرجعيات المقدّسة والمراقبين الخارجيين، كان من المفترض أن يحلّ الضمير الذاتي محلّهم. غير أن الذي انهار لم يكن الإيمان، بل معيار الحكم. اختُزلت التقوى إلى ذوق شخصي، والضمير إلى إحساس. إنسان العالم بلا إله لم يصبح بالضرورة أكثر شرًا، بل أقل قدرة على الحكم. في مثل هذا العالم، لا تأمر الأخلاق؛ بل تكتفي بالوصف.

ج) الماكيافيلية البنيوية للسلطة:

في هذا السياق، لا تكون الماكيافيلية مذهبًا صريحًا ولا خيارًا فرديًا، بل المنطق الافتراضي للنظام. تبتعد السلطة عن الأخلاق لا من أجل البقاء، بل من أجل الكفاءة. يُعاد تعريف الشرّ لا بوصفه شرًّا، بل باعتباره «كلفة قابلة للإدارة». وهنا تحديدًا تحدث أبستنة السلطة، حيث لا تُرفض الأخلاق ولا تُعتنق، بل تُستبعَد من معادلة القرار.

د) تحوّل اللذّة والثروة إلى معيار للحكم الاجتماعي:

المشكلة ليست في اللذّة ولا في الثروة بحدّ ذاتهما، بل في أنهما حلّتا محلّ المعيار الأخلاقي. النجاح، والظهور، والتمتع أصبحت مؤشرات للحكم، ولا تصبح الفضيحة مشكلة إلّا إذا أعاقت الاستهلاك أو الصعود الاجتماعي. وإن لم تفعل، تُطبَّع بسرعة. هذا التطبيع هو ما يمكن تسميته «الإرهاق الأبستيني»: خَدَر أخلاقي ناتج عن تشبّع الوعي.

هـ) مأساة الإنسان المتمرّد في لحظة السلطة:

الإنسان المعاصر ناقد للسلطة حين يكون ضعيفًا؛ لكنه، عند لحظة امتلاكها، يعيد إنتاج المنطق ذاته. التمرّد بلا تقوى داخلية لا يقود إلى التحرر، بل إلى مجرّد تبادل للأدوار. هنا يظهر الفاوستية الأبستينية: المقايضة الواعية للأخلاق مقابل الأمان أو الامتياز أو البقاء.

تشييء النقد.. حين يصبح الفضح بلا خطر

في مثل هذا العالم، لا ينجو النقد نفسه من المنطق الوبائي الأبستيني. فالفضح، والاحتجاج، واللغة الراديكالية لا تُقمع فحسب، بل تُمتصّ، وتُدار، ويُعاد توزيعها. مادام النقد لا يفضي إلى حكمٍ مُلزِم، فهو غير خطِر؛ ولهذا السبب تحديدًا يُسمَح له بالدوران. لم تعد السلطة تخشى النقد، لأنها تدرك أن النقد بلا معيار يتحول -بدل أن يكون تهديدًا- إلى وقودٍ لاستمرارها.

والناقد، شاء أم أبى، يُدمَج في المنطق نفسه: يكتب، يفضح، يغضب؛ لكن حكمه لا يتحول إلى فعل. ينفصل النقد عن الأخلاق ويتحوّل إلى إيماءة؛ إيماءة لا تُحدث قطيعة، بل تُنتج توازنًا.

ما هو مُعلّق اليوم ليس الأخلاق السياسية أو نزاهة المؤسسات فحسب، بل إمكانية الحكم الإنساني ذاتها. ففي عالمٍ انهار فيه الأفق المتعالي، وفقد فيه المراقبون الخارجيون شرعيتهم، وتآكل فيه الضمير الداخلي، لم يصبح الإنسان أكثر حرّية، بل أصغر حجمًا. لقد استسلم للدناءة لا بدافع الشر، بل بدافع الإرهاق من الحكم.

السلطة، في هذا العالم، لم تعد بحاجة إلى التستّر؛ لأن الإنسان قد تخلّى سلفًا عن الوقوف في مواجهتها. الأخلاق لا تموت؛ لكنها تُوضَع جانبًا في صمت، ولعلّ هذا هو أخطر أشكال الموت.

ملاحظات ختامية وإحالات تَناسُبية

١- إنّ تصور الإنسان بوصفه كائنًا حاكمًا أخلاقيًا -وهو الأساس الضمني لتحليل تآكل الأخلاق في السياسة الحديثة في هذه المقالة- يتقاطع مع تقاليد الأنثروبولوجيا الإنسانية في فكر يوهان غوتفريد هِردر Johann Gottfried Herder، ولا سيما حيث تُناط الأحكام الأخلاقية بالتجربة التاريخية، والحسّ الأخلاقي، والمسؤولية الإنسانية، لا بالقواعد المجرّدة. ومع ذلك، لا تلتزم هذه المقالة بقراءة محددة لهِردر، بل تستلهم أفقه الأنثروبولوجي العام.

٢- في مقابل الأخلاقيات القاعدية لعصر التنوير -التي صيغ نموذجها الكلاسيكي في فلسفة إيمانويل كانط Immanuel Kant- تنطلق هذه المقالة من فرضية مفادها أن المشكلة الأساسية في العالم المتأخر ليست غياب القواعد، بل انهيار إمكانية الحكم الفعّال. ومن ثمّ، فإن أي إحالة إلى الأخلاق الكانطية هنا تؤدي وظيفة تمييز تاريخي لا سندًا استدلاليًا.

٣- يمكن فهم مفهوم «الشرّ بلا شيطان» المستخدم ضمنيًا في تحليل الوباء الأبستيني للّاأخلاق في سياق النقاشات المعاصرة حول تطبيع الشر داخل البنى البيروقراطية والسياسية، دون الوقوع في ميتافيزيقية الشرّ أو نفي المسؤولية الفردية. في هذا الإطار، لا يكون الشرّ استثناءً، بل نتيجة طبيعية لتعليق الحكم الإنساني.

٤- إنّ استخدام مفاهيم مُبتكَرة مثل «أبستنة السلطة»، و«الإرهاق الأبستيني»، و«الفاوستية الأبستينية» لا يقتصر على البلاغة أو الاستعارة، بل هو محاولة لتسمية أوضاعٍ بقيت في الأدبيات الكلاسيكية للعلوم السياسية والأخلاق مجزّأة ومن دون صياغة موحّدة.

لا ينطوي نقد الديمقراطية المتأخرة في القسم الختامي على رفض المبدأ الديمقراطي ذاته، بل على نقد تآكل الذات الحاكمة داخل المؤسسات الديمقراطية؛ وهي حالة تستبدل فيها الحصانة البنيوية للسلطة بالمساءلة الأخلاقية، ويغدو فيها النقد نفسه إيماءةً، أو سلعة، أو أداةً لإعادة إنتاج النظام المهيمن.

اليد على الزناد في مضيق هرمز.. رسالة قوّة في زمن التفاوض

إنطلقت يوم الثلاثاء (١٧ فبراير)، المناورة المشتركة، الحيّة والهادفة، تحت عنوان «التحكم الذكي بمضيق هرمز»، بمحورية القوة البحرية لحرس الثورة الإسلامية، وذلك تحت إشراف ومراقبة ومتابعة ميدانية مباشرة من القيادة العامة لهيئة الأركان الإيرانية، بقيادة اللواء باكبور، في المنطقة الاستراتيجية لمضيق هرمز.

ويأتي اختبار جاهزية الوحدات العملياتية للقوة البحرية التابعة للحرس الثوري، واستعراض الخطط التأمينية وسيناريوهات العمل العسكري المقابل للحرس الثوري في مواجهة التهديدات الأمنية والعسكرية المحتملة في منطقة مضيق هرمز، والاستفادة الذكية من المزايا الجيوسياسية لإيران في الخليج الفارسي وبحر عُمان، في طليعة أهداف هذه المناورة.

وعلى الرغم من أن منطقة الخليج الفارسي وبحر عُمان تشهد سنويًا إجراء مناورات من قبل القوات المسلحة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، إلا أن المناورة الأخيرة تكتسب أهمية مضاعفة من عدة جوانب وتستدعي التوقف عندها، حيث تُجرى هذه المناورة في وقت أرسلت فيه الولايات المتحدة معدات عسكرية متنوعة، لاسيما في المجال البحري، إلى المنطقة، وتسعى من خلال التصريحات الاستفزازية والتهديدات المتعددة والمتكررة إلى إرهاب وكسر عزيمة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الدفاع عن مصالحها الوطنية.

إنّ القدرات الجيوسياسية للخليج الفارسي، مثل تمتع إيران بعدد من الجزر المتعددة والاستراتيجية -ومن بينها الجزر الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وبوموسى- إضافة إلى مضيق هرمز، تشكّل جزءًا من الإمكانات التي توفر لإيران فرصًا متعددة في المجالين الدفاعي والهجومي.

ويجب التنبه إلى أنه في حال حدوث خطأ في الحسابات من جانب البيت الأبيض والتوجه نحو الخيار العسكري، فإن هذه الحماقة -كما حُذِّر سابقًا على أعلى المستويات ومن قبل القائد العام للقوات المسلحة- ستضغط على زناد إندلاع حرب إقليمية شاملة وكاملة، وفي مثل هذه الحالة ستكتسب الجبهة الجنوبية أهمية كبيرة.

إنّ القواعد العسكرية الأمريكية في دول جنوب الخليج الفارسي، والأهداف البحرية المتحركة، ستكون من بين الخيارات الرئيسية والجدية في هذه المعركة، وهنا تبرز منطقة الخليج الفارسي وبحر عُمان بدور محوري.

لقد استخدمت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في حرب الإثني عشر يومًا المفروضة، فقط قدراتها في مجال الجوفضاء، غير أنه في أي مواجهة محتملة مستقبلًا، فمن المرجح أن تدخل القوة البحرية أيضًا ضمن معادلة الاشتباك في حرب إقليمية، ما سيخلق واقعًا جديدًا.

ومن النقاط الأخرى أن أحد السيناريوهات المطروحة بشأن حشد أمريكي جديد في المنطقة يتمثل في إحداث إرباك للتجارة البحرية الإيرانية. وقد أظهرت الجمهورية الإسلامية الإيرانية سابقًا أنها ليست ضعيفة ولا مكتوفة الأيدي إزاء مثل هذه الأعمال العدائية. ومن رسائل هذه المناورة الحزم والجدية الإيرانية في حماية مصالحها في هذا المجال؛ حزمٌ يمكن أن يتجلى سواء في إطار الردع والحماية، أو في إطار العمل المقابل إزاء أي أعمال عدائية محتملة.

وتحمل هذه المناورة في هذا التوقيت رسالة صريحة مفادها، أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وإن لم تغلق باب الدبلوماسية، إلا أنها بالتوازي مع ذلك يقظة، ويدها على الزناد، في سبيل تأمين أمنها ومصالحها.

المصدر: KHAMENEI.IR